



مركز أبعاد للدراسات والبحوث
Abaad Studies & Research Center

التحليل الاستراتيجي السنوي لدراسات مركز أبعاد 2025

اليمن بين ضغط الحوثيين، تفكك الدولة، وتحولات الإقليم

تقدير استراتيجي موجه لصناع القرار



تحولات إقليمية



أمن واستقرار



حوكمة وسياسات



تحليل ورؤية

2025

الخلاصة التنفيذية

مقدمة قصيرة

يكشف الحصاد السنوي لدراسات أبعاد 2025 أن اليمن انتقل من ملف صراع داخلي إلى عقدة استراتيجية تتقاطع فيها ضغوط الحوثيين، هشاشة الدولة، وتحولات الإقليم.

خمس رؤى أساسية

- 1 تحول البحر الأحمر إلى بوابة مركزية لقراءة اليمن دوليًا وإقليميًا.
- 2 الضغط على الحوثيين لم ينتج تحولاً حاسماً بسبب تشتت المعسكر المناهض لهم.
- 3 إيران أعادت تكييف أدواتها في اليمن عبر التهريب والدعم غير المباشر.
- 4 الشرعية واجهت أزمة بنيوية: تعدد مراكز القرار، ضعف المؤسسة، وتآكل السيادة المالية.
- 5 حضرموت والمهرة والجنوب أصبحت اختباراً لوحدة الدولة والأمن الخليجي.

أرقام رئيسية لعام 2025

12

دراسة خلال 2025

5

مسارات استراتيجية

4

مراحل تحليلية

3

مخاطر كبرى

محطات تحليلية خلال 2025

Q1

تشدد أمريكي

Q2

توسع التهديد

Q3

مركزية البحر الأحمر

Q4

أزمة الدولة

فقرة بارزة



”الخطر الأكبر الذي تكشفه دراسات أبعاد في 2025 لا يتمثل في بقاء الحوثيين فقط، بل في تزامن ذلك مع تفكك مراكز القرار داخل الدولة اليمنية وتصاعد التنافس الإقليمي على الجغرافيا اليمنية.“

المسار الأول: الحوثيون والنهج الأمريكي



التحول في النهج

تصنيف الحوثيين كمنظمة إرهابية أعاد التشدد الأمريكي إلى الواجهة، وأتاح أدوات قانونية وسع سلطات مؤسسية أوسع.



حدود التأثير

واشنطن سعت إلى حماية الملاحة والردع، لكنها لم تحسم التهديد بسبب تشتت المعسكر المناهض للحوثيين وتعدد الولاءات.



التداعيات المحتملة

القرار أدى إلى آثار عسكرية وسياسية واقتصادية وإنسانية متداخلة، تُعيد تشكيل المشهد اليمني والإقليمي.



620

مليون دولار
مساعدات أمريكية
في 2024



10%

من التجارة العالمية



30%

من نفط وغاز العالم



24.1

مليون بحاجة للمساعدة



80%

من السكان

المسار خلال 2025

احتواء

سعي لاحتواء التهديد دون حسم جذري.

تصعيد

ضربات عسكرية محدودة وحماية للملاحة.

ضغط

عقوبات وضغوط مالية ودبلوماسية متصاعدة.

تصنيف

إعادة إدراج الحوثيين قائمة الإرهاب.

فقرة بارزة



”الضغط الأمريكي يهز الوضع القائم، لكنه لا يصنع تحولاً حاسماً ما لم يقترن بشريك يمني موحد وقدرة إقليمية منسقة على الردع.“

المسار الثاني: إيران ومحور المقاومة



إعادة التموضع

إيران لم تنه دعمها للحوثيين، بل أعادت تكييف أدواتها بعد تراجع بعض أذرعها الإقليمية، حيث أصبح الحوثيون ورقة أكثر مركزية في استراتيجيتها المرتبطة بالبحر الأحمر.

أدوات الدعم

- يتحرك الدعم الإيراني للحوثيين عبر شبكة متعددة الأبعاد تقوم على:
- التهريب: أسلحة ومكونات وتقنيات عبر البحر والبر.
 - التمويل غير المباشر: عبر شبكات مالية وتجارية وواجهة.
 - المعلومات والخبرات: استخبارات، تخطيط عملياتي، وتدريب تقني.

الانعكاس على اليمن

- تصاعد وتيرة الهجمات في البحر الأحمر وتهديد الملاحة الدولية.
- تعميق الأزمة الإنسانية والاقتصادية في اليمن.
- تعقيد أي مسار سياسي في ظل استمرار التدخل الخارجي.

مؤشرات دعم مستمر



لماذا يهم ذلك؟

- استمرار النفوذ الإيراني في اليمن والبحر الأحمر رغم تراجع أذرعها الإقليمية.
- مرونة الشبكات والقدرة على التكيف واستدامة الدعم بوسائل غير تقليدية.
- تعقيد معادلة الردع وارتفاع كلفة المواجهة على المدى الطويل.

700
طن
شحنة مضبوطة

2500
طن
شحنة كبرى

3
مسارات
تهريب / تمويل / تدريب

فقرة بارزة

مع انحسار بعض أذرع طهران في الإقليم، اكتسب الحوثيون قيمة استراتيجية أعلى بوصفهم أداة منخفضة الكلفة وعالية التأثير في البحر الأحمر واليمن.

المسار الثالث: البحر الأحمر وباب المندب



الأهمية الاستراتيجية

- أصبح البحر الأحمر وباب المندب البوابة الرئيسية التي يُفْرَأ من خلالها اليمن دوليًا في 2025.
- يربط الممر بين قناة السويس والمحيط الهندي، ممرا لحوالي 12% من التجارة العالمية.
- يشكل عقدة حيوية للتجارة والطاقة، والبنية الرقمية عبر الكابلات البحرية.

تأثير الهجمات

- رفع مستويات المخاطر والتأمين وتكاليف الشحن.
- تغيير مسارات السفن وزيادة زمن وتكلفة الرحلات.
- التأثير على سلاسل الإمداد وأسواق الطاقة.
- تهديد البنية التحتية الرقمية عبر الكابلات البحرية.

اتجاهات التناول

- انتقال التركيز من الأزمة المحلية إلى الأمن البحري الدولي.
- ربط الملف بأمن التجارة العالمية وسلاسل الإمداد.
- توسيع مقاربات الردع والتحالفات البحرية.
- تزايد التداخل بين الأمن البحري والسياسة الإقليمية.

الأبعاد البحرية المتأثرة



ملاحة

سلامة السفن وحركة الملاحة في الممرات الدولية.



تأمين

ارتفاع المخاطر وأسعار التأمين على الشحن البحري.



سلاسل الإمداد

تأخير الشحن وتكاليف إضافية وتأثير على التوافر.



كابلات بحرية

حيوية الاتصالات الرقمية والتحول الرقمي العالمي.

محطات تحليلية خلال 2025



أبعاد الملف



فقرة بارزة



في 2025 لم يعد اليمن يُقرأ كأزمة محلية؛ بل كجزء من معمار الأمن البحري الدولي حيث يتقاطع باب المندب مع التجارة والردع والسياسة الإقليمية.

المسار الرابع: الدولة والشرعية واقتصاد الحرب

عناصر الأزمة البنيوية



هشاشة الشرعية



تقوم السلطة الفعلية على ترتيبات أمر واقع ولاءات قبلية ومناطقية، دون تفويض شعبي واضح، ما أضعف القدرة على فرض القانون وتوحيد مؤسسات الدولة.

اقتصاد الحرب



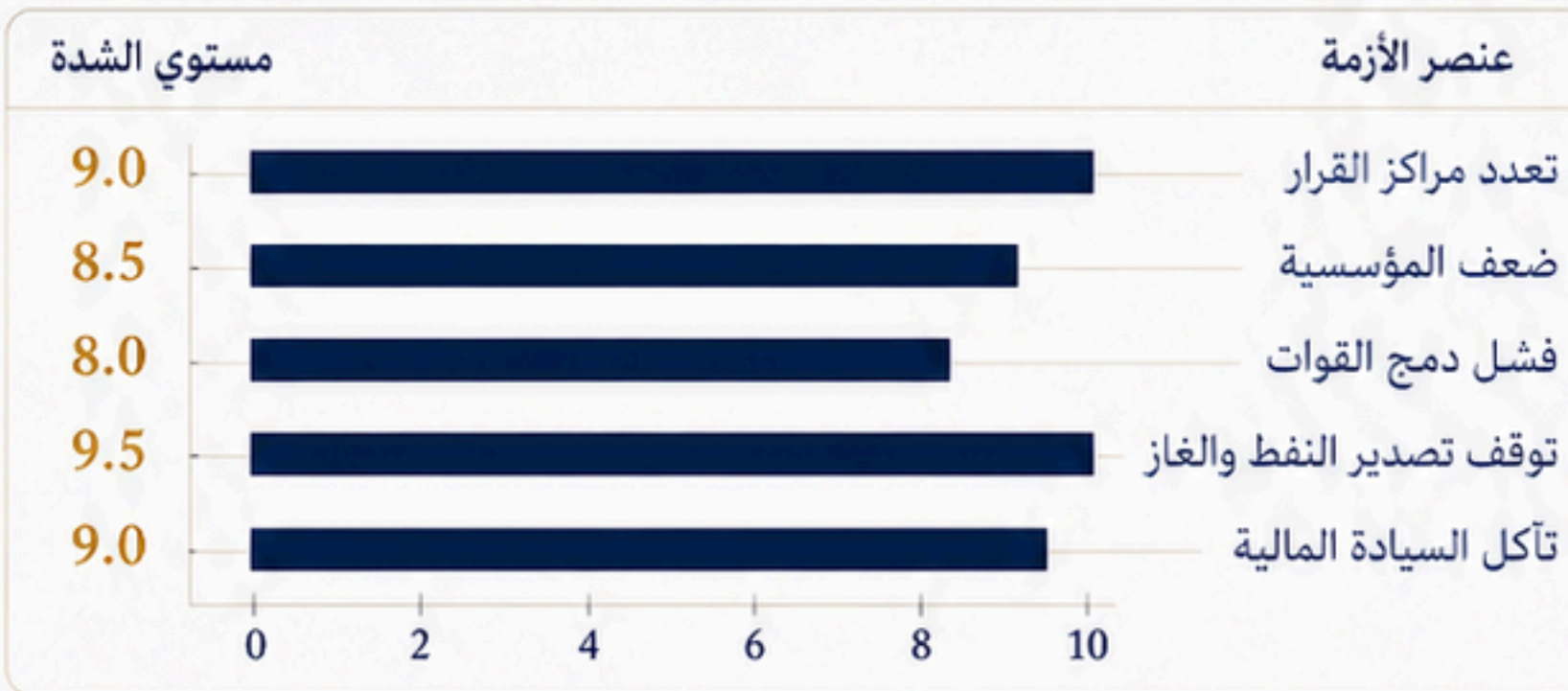
تشكلت شبكات مالية واقتصادية بديلة تمول أطراف النزاع، مع اعتماد متزايد على الجبايات والإيرادات غير النفطية، في ظل انكماش الاقتصاد الرسمي.

الانعكاسات المؤسسية



توقفت معظم مؤسسات الدولة عن أداء وظائفها الأساسية، وتراكمت الاختلالات في المالية العامة والخدمات، وتعمق فقدان الثقة بين المواطن والدولة.

تقييم شدة عناصر الأزمة البنيوية



” تراجع الدعم الخارجي وتوسع الفساد وغياب المساءلة فاقما تآكل الشرعية المالية والسياسية، وضاعفا قدرة الدولة على الاستجابة والإنجاز.



24.1 مليون

بحاجة للمساعدة



80%

من السكان



2

سلطان ماليتان متنافستان

فقرة بارزة



” جوهر الأزمة في 2025 لم يكن عسكرياً فقط، بل تمتل أيضاً في تآكل قدرة الدولة على اتخاذ القرار وفرض السيادة المالية وبناء مؤسسات تعمل بكفاءة.

المسار الخامس: الجنوب والشرق اليمني

حزرموت والمهرة والمجلس الانتقالي



التحول الجيوسياسي

- تحولت تحركات المجلس الانتقالي الجنوبي، وتنامي التنافس على حضرموت والمهرة، إلى إعادة صياغة ملف الجنوب والشرق اليمني من مسألة محلية إلى قضية سيادة وأمن خليجي.



مخاطر التنافس

- يؤدي التنافس الإقليمي، وتضارب الأجناس المحلية، إلى تعميق الانقسام، وإضعاف مؤسسات الدولة في المناطق الشرقية والجنوبية، وخلق فراغات أمنية تهدد خطوط الملاحة والاستقرار الإقليمي.



الدلالة لصانع القرار

- إن إدارة هذا الملف تتطلب مقاربة شمولية تربط بين دعم وحدة الدولة، وضبط التنافس الإقليمي، وترسيخ منظومة أمنية تشاركية تحفظ مصالح اليمن ودول الخليج في أن واحد.



أبعاد التأثير على الأمن والاستقرار الخليجي



النفوذ الإماراتي

تعزز الإمارات حضورها في الساحل الشرقي والجنوب عبر أدوات سياسية وأمنية وخدمية.



التوازن مع عُمان

المهرة وسقطري تمثلان حساسيات خاصة لغمان ومصالحها الإقليمية.



الأمن السعودي

يؤثر عدم الاستقرار في حدود الجنوب والشرق على الأمن الحدودي والملاحي للمملكة.



وحدة الدولة

أي تفكك سياسي في الشرق والجنوب يقوض مشروع بناء الدولة اليمنية الموحدة.

سيناريوهات المسار المحتملة

تفكك

تصاعد الصراع وانهيار التفاهات يؤديان إلى تفكك فعلي للشرق والجنوب.



استنزاف

استمرار التنافس والاصطفافات يقود إلى حالة إدارة أزمات طويلة الأمد.



احتواء

توافق داخلي برعاية خليجية يُعيد دمج الشرق والجنوب ضمن مؤسسات الدولة.



فقرة بارزة

” لم تعد حضرموت والمهرة ملفاً محلياً هامشياً، بل أصبحتا مساحة اختبار لوحدة اليمن وحدود النفوذ الإقليمي ومعادلات الأمن الخليجي.“



التقدير الاستراتيجي والسيناريوهات

أولويات 2026 لصنّاع القرار

سيناريوهات المستقبل (2026)

تفكك متدرج	تصعيد متعدد الجبهات	احتواء مضطرب
استمرار تآكل المؤسسات وتفكك الجبهات مع تراجع القدرة على ضبط الأمن، وارتفاع الكلفة الإنسانية والاقتصادية.	اتساع رقعة المواجهة إقليمياً وداخلياً، وارتفاع المخاطر على الممرات البحرية والطاقة، وضغط اقتصادي وأمني عالمي.	ضغوط دولية وإقليمية تحذ من قدرات الحوثيين دون حل جذري، مع بقاء التهديد قائماً وتكرار الأزمات على فترات متقاربة.

توصيات لصنّاع القرار

- 1 • توحيد القرار السيادي.
- 2 • بناء غرفة عمليات مشتركة.
- 3 • ربط البحر الأحمر برؤية يمنية للأمن.
- 4 • تحصين حضرموت والمهرة كملف سيادي.
- 5 • تجفيف شبكات التهريب.
- 6 • تقديم الاقتصاد كأولوية أمن قومي.

ما الذي يجب فعله أولاً؟



الاستنتاج العام

- عام 2026 سيكون عامًا حاسماً لإعادة تشكيل معادلة الصراع في اليمن والمنطقة.
- نجاح أي مسار يتطلب قراراً وطنياً موحدًا ورؤية أمنية واقتصادية متكاملة.
- الفرصة متاحة اليوم لمنع انزلاق اليمن إلى المزيد من الفوضى والتفكك.



فقرة بارزة

” استعادة الدولة يجب أن تكون العنوان المركزي لأي سياسة يمنية أو إقليمية في 2026، لأن استمرار الضغط على الحوثيين دون بناء مركز قرار وطني موحد سيعني إدارة الأزمة لا حلّها.



مصفوفة التأثير الاستراتيجي والتوصيات الختامية

التوصية	الدلالة	مستوى التأثير	القضية
ربط التصنيف بإجراءات مالية وأمنية	ضغط سياسي دون حسم عسكري	عالي	الحوثيون والتصنيف الإرهابي
بناء استراتيجية وطنية لأمن الملاحة	اليمن في قلب أمن التجارة العالمية	عالي جداً	البحر الأحمر
أولوية الرواتب والخدمات والإيرادات	تهدد الشرعية والاستقرار	عالي	الأزمة الاقتصادية
انسحاب القوات الوافدة وتمكين المؤسسات المحلية	تكشف أزمة الدولة وتعدد مراكز القوى	عالي جداً	حزرموت والمهرة
إعادة ضبط الشراكة وفق مرجعية الدولة	يهدد وحدة القرار	عالي	المجلس الانتقالي
تدويل الملف وربطه بالعقوبات	يهدد العمل الإنساني ويعمق عزلة الحوثيين	عالي	المختطفون والعمل الإنساني

التوصيات الختامية



1 إعادة تعريف أولوية المرحلة حول استعادة الدولة

2 توحيد قرار مجلس القيادة

3 معالجة حزرموت والمهرة كملف سيادي

4 تحويل الاقتصاد إلى أولوية أمن قومي

5 ربط التسوية السياسية بنزع السلاح

الخلاصة: استعادة الدولة يجب أن تكون العنوان المركزي لسياسات 2026.



مقدمة موجزة

يعالج هذا التقدير الاستراتيجي الحصاد السنوي لدراسات مركز أبعاد خلال عام 2025 باعتباره قراءة مركبة لتحويلات اليمن، لا مجرد تلخيص موضوعي للمواد المنشورة. وتركز الورقة على ما تكشفه الدراسات من انتقال اليمن إلى عقدة استراتيجية تتقاطع فيها تهديدات الحوثيين، وتراجع محور إيران، وأمن البحر الأحمر، وهشاشة الدولة، وتنافس الحلفاء في الجنوب والشرق.

خمس خلاصات لصانع القرار

- لم يعد الحوثيون فاعلا محليا فقط؛ بل أصبحوا أداة ضغط إقليمية تؤثر في البحر الأحمر، وإسرائيل، والتفاوض مع إيران، وسلاسل التجارة العالمية.
- الضغط الأمريكي والتصنيف والضربات العسكرية أضعفت هامش الحركة الحوثي، لكنها لم تنتج تحولا حاسما بسبب ضعف الجبهة اليمنية المناهضة للحوثيين وتعدد ولاءاتها.
- إيران لم تخسر ورقة الحوثيين بعد تراجع بعض أذرعها، بل أعادت رفع قيمتهم داخل محور مقاومة متراجع، ووسعت الاعتماد على التهريب والتمويل غير المباشر.
- الأزمة الاقتصادية لم تعد ملفا خدميا، بل تحولت إلى مسألة أمن قومي؛ لأن اقتصاد الحرب وتآكل السيادة المالية يعطلان قدرة الدولة على فرض القرار.
- حضرموت والمهرة والجنوب الشرقي تحولت إلى اختبار مباشر لوحدة الدولة اليمنية وللعلاقة السعودية الإماراتية ولأمن الخليج.

11

دراسة استراتيجية

5

مسارات كبرى

4

مراحل زمنية

3

مخاطر حرجة

فقرة بارزة

الخطر الأكبر في 2025 ليس بقاء الحوثيين وحدهم، بل تزامن ذلك مع تفكك مركز القرار داخل الدولة وتنافس الحلفاء على الجغرافيا اليمنية.

تعتمد هذه الورقة على قراءة استراتيجية لـ 11 ملفاً من دراسات مركز أبعاد لعام 2025. وقد جرى تصنيف المواد وفق خمسة مسارات: الولايات المتحدة والحوثيون، إيران ومحور المقاومة، البحر الأحمر وباب المندب، الدولة والاقتصاد، والجنوب والشرق اليمني. كما تم استخراج مؤشرات رقمية وردت في الدراسات لتغذية الإنفوغرافيك ومصفوفات التقدير.

مؤشرات رقمية وردت في الدراسات

مراحل التحول خلال 2025

تعطي هذه المؤشرات صورة بصرية سريعة عن بعض الأرقام البارزة الواردة في الدراسات، وتساعد على ربط التطورات الجزئية ببنية التحول العام في اليمن خلال 2025.

10%

من التجارة العالمية عبر باب المندب

30%

من نفط وغاز العالم وفق الدراسة

731

غارة أمريكية محل تقييم

24.1

مليون بحاجة للمساعدة

700

طن شحنة مضبوطة

2500

طن شحنة كبرى في عدن

87

صاروخا باتجاه إسرائيل

80%

من احتياطات النفط في حضرموت



1

تصنيف وضغط
بداية النهج الأمريكي



2

ضربات وتفاهات
تصعيد ثم احتواء



3

إيران والبحر الأحمر
تحول إقليمي



4

أزمة الدولة
حضرموت والمهرة

فقرة بارزة

تتعامل هذه الورقة مع الأرقام بوصفها مؤشرات تحليلية وردت في دراسات أبعاد، وليست قاعدة إحصائية نهائية عن كامل المشهد اليمني.

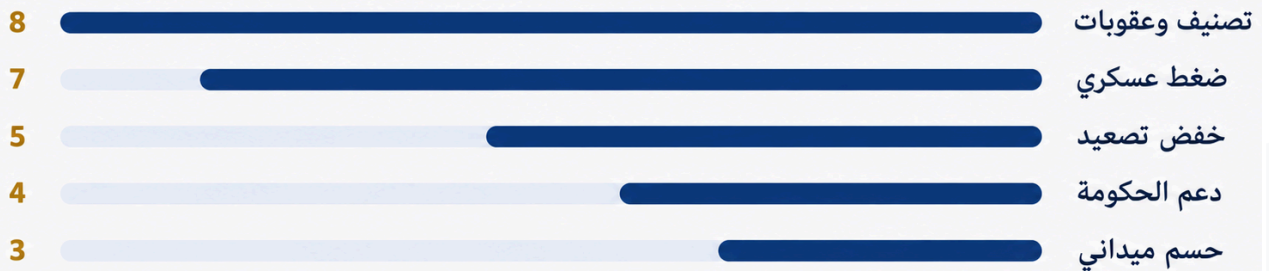
التحول في النهج

بدأ عام 2025 بإعادة تعريف الحوثيين في السياسة الأمريكية عبر التصنيف كمنظمة إرهابية أجنبية، ثم انتقل لاحقا إلى مرحلة الضربات العسكرية والتفاهات غير المباشرة. تكشف دراسات أبعاد أن واشنطن سعت إلى تحقيق ثلاثة أهداف متداخلة: حماية الملاحة، استعادة الردع، واستخدام الضغط على الحوثيين كورقة ضمن الضغط الأوسع على إيران.

حدود التأثير

- التصنيف منح الحكومة اليمنية والبنك المركزي أدوات قانونية للضغط المالي، لكنه خلق مخاطر إنسانية ولوجستية في مناطق سيطرة الحوثيين.
 - الضربات الجوية أظهرت قدرة أمريكية على إيلام الحوثيين، لكنها لم تنه نموذج التهريب والتجميع المحلي الذي يحافظ على قدراتهم.
 - خفض التصعيد بين واشنطن والحوثيين عكس رغبة أمريكية في إدارة التهديد بأقل كلفة، لكنه منح الحوثيين فرصة لإعادة التموضع والدعاية.
- يعني ذلك أن النهج الأمريكي حقق أثرا ردعيا جزئيا، لكنه لم يحسم الصراع لأن بيئة التهريب والدعم الإيراني وتعدد الفاعلين اليمنيين أبقت الجماعة قادرة على التكيف وإعادة التموضع.

تقدير شدة أدوات النهج الأمريكي



فقرة بارزة

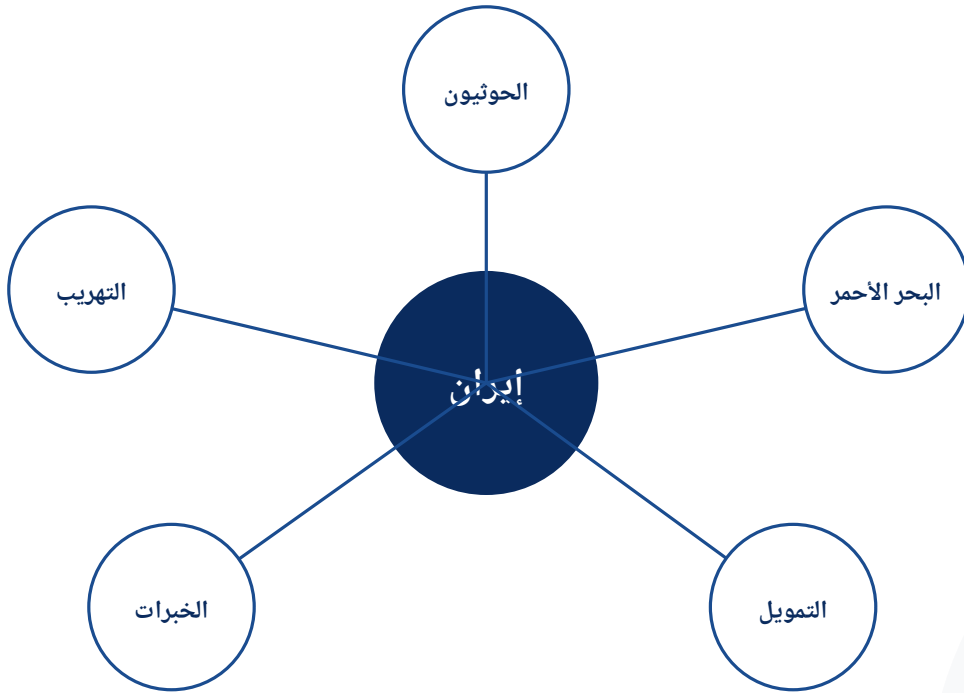
الضغط الأمريكي يهز الوضع القائم، لكنه لا يصنع تحولا حاسما ما لم يقترن بشريك يماني موحد وقدرة إقليمية منسقة على الردع.

إعادة تموضع لا انسحاب

تكشف دراسات أبعاد أن تراجع بعض مكونات محور المقاومة بعد حرب غزة والضربات على إيران لم يؤدي إلى تقليص أهمية الحوثيين، بل رفع قيمتهم الاستراتيجية داخل المنظومة الإيرانية. فكلما تراجعت أوراق إيران في سوريا ولبنان والعراق، زادت أهمية اليمن كمنصة منخفضة الكلفة وعالية التأثير.

أدوات الدعم والتحكم

- الدعم العسكري عبر تهريب المكونات والتقنيات البحرية والجوية، بما يحافظ على قدرة الحوثيين على استهداف الملاحة والعمق الإقليمي.
 - التمويل غير المباشر عبر شبكات النفط والاقتصاد الرمادي والشركات والوسطاء، بما يقلل أثر العقوبات التقليدية.
 - الدعم المعرفي والخبراتي عبر التدريب والتوجيه والاستخبارات، وهو ما يجعل قدرات الحوثيين أكبر من قدرات جماعة محلية منعزلة.
- توضح الشبكة السابقة أن قيمة الحوثيين بالنسبة لطهران لا تنبع فقط من السيطرة المحلية، بل من قدرتهم على الجمع بين الضغط البحري والرمزية السياسية والإرباك الإقليمي ضمن كلفة تشغيل منخفضة نسبياً.



فقرة بارزة

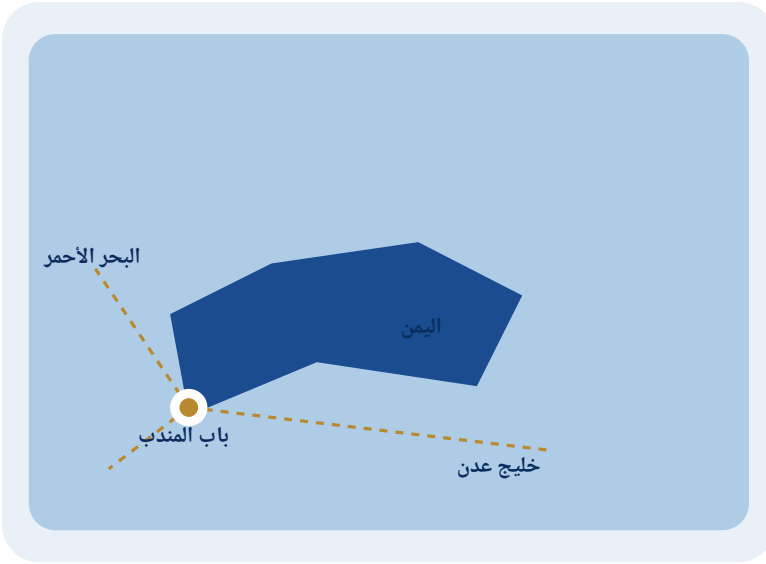
مع انحسار بعض أذرع طهران، يكتسب الحوثيون قيمة استراتيجية أعلى بوصفهم أداة منخفضة الكلفة وعالية التأثير في البحر الأحمر واليمن.

من أزمة محلية إلى أمن دولي

أصبح البحر الأحمر في قراءة أبعاد بوابة رئيسية لفهم اليمن في 2025. فلم تعد هجمات الحوثيين مجرد امتداد للحرب الداخلية، بل تحولت إلى اختبار للردع الدولي، وكلفة التأمين، واستقرار التجارة والطاقة، وموقع اليمن في المنافسة بين القوى الكبرى.

أبعاد التهديد البحري

- تهديد حركة السفن والتأمين البحري وزيادة كلفة الرحلات بعد تحويل بعض المسارات بعيدا عن البحر الأحمر.
 - ربط أمن باب المندب بقناة السويس والمحيط الهندي، ما يجعل اليمن جزءا من أمن التجارة العالمية لا مرفا محليا.
 - دخول الكابلات البحرية والبنية الرقمية ضمن حسابات الأمن البحري، بما يوسع تعريف التهديد من السفن إلى البيانات.
- يفسر ذلك لماذا بات اليمن حاضرا في تقارير الأمن البحري العالمية، ولماذا أصبحت معالجة الملف اليمني مرتبطة بالاقتصاد الدولي بقدر ارتباطها بالصراع الداخلي.



أمن

نفقات

إمداد

الكابلات

فقرة بارزة

في 2025 لم يعد اليمن يقرأ كأزمة محلية؛ بل كجزء من معمار الأمن البحري الدولي حيث يتقاطع باب المندب مع التجارة والردع والسياسة الإقليمية.

أزمة الدولة من الداخل

تؤكد دراسات أبعاد أن جوهر الأزمة اليمنية في 2025 لم يكن عسكريا فقط، بل مؤسسيا واقتصاديا. فقد تراجع دور الدولة أمام تعدد مراكز القرار، وفشل دمج القوات، وتوقف تصدير النفط والغاز، وانقسام المؤسسات المالية، وتوسع شبكات اقتصاد الحرب.

الدلالة لصانع القرار

أي خطة لاستعادة الدولة لن تنجح إذا تعاملت مع الاقتصاد كملف منفصل عن الأمن. فالرواتب، والإيرادات، والعملة، والموانئ، والنفط، لم تعد قضايا فنية؛ بل أدوات سيادة واستقرار أو بوابات تفكك وفوضى.

تعدد مراكز القرار	ضعف المؤسسية	فشل دمج القوات	توقف النفط والغاز	تآكل السيادة المالية
تداخل الصلاحيات وتضارب الولاءات	غياب قواعد حوكمة ورقابة فاعلة	قوى مسلحة متعددة الولاءات	انقطاع المورد الرئيسي للدولة	انقسام الإيرادات والحسابات

تقييم عناصر الأزمة



فقرة بارزة

جوهر الأزمة في 2025 لم يكن عسكريا فقط؛ بل تمثل أيضا في تآكل قدرة الدولة على اتخاذ القرار وفرض السيادة المالية وبناء مؤسسات تعمل بكفاءة.

حضر موت والمهرة كمفصل استراتيجي

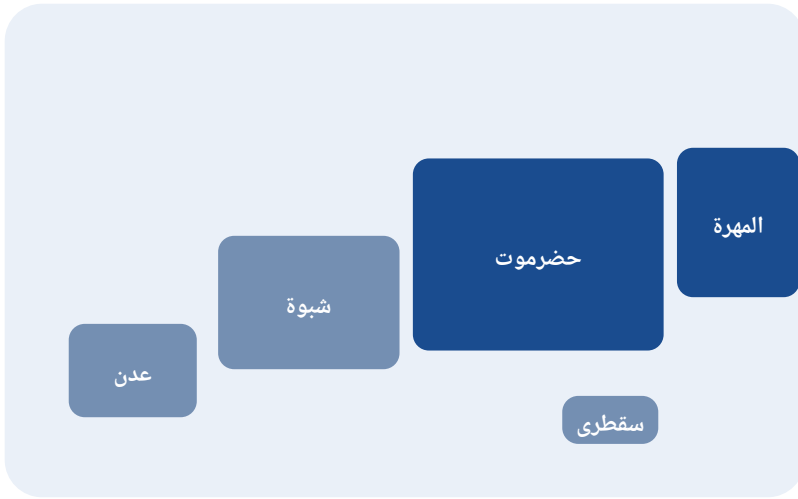
أعدت أحداث ديسمبر 2025 تعريف الجغرافيا السياسية في شرق اليمن. فحضر موت والمهرة لم تعودا محافظتين بعيدتين عن الصراع، بل أصبحتا مساحة اختبار لوحدة الدولة، والأمن السعودي والعماني، وحدود النفوذ الإماراتي، ومستقبل مشروع الانفصال.

مخاطر التحول

- تحويل المحافظات الشرقية إلى ساحة تنافس إقليمي مباشر يضع السعودية وعمان أمام تحديات أمنية حساسة.
- تعميق انقسام المعسكر المناهض للحوثيين، ومنح الحوثيين فرصة سياسية لتقديم أنفسهم كمدافعين عن السيادة.
- تهديد الموارد النفطية والمنافذ والحدود، بما يفاقم عجز الحكومة ويضعف قدرتها على دفع الرواتب وتمويل الخدمات.

مسارات محتملة

يشير ذلك إلى أن مستقبل المحافظات الشرقية لن يحدد فقط شكل الجنوب، بل سيؤثر أيضا في معادلة الأمن الخليجي وموقع اليمن في التنافس الإقليمي.



فقرة بارزة

لم تعد حضر موت والمهرة ملفا محليا هامشيا، بل أصبحتا مساحة اختبار لوحدة اليمن وحدود النفوذ الإقليمي ومعادلات الأمن الخليجي.

المعادلة المركزية

تقدم دراسات أبعاد لعام 2025 صورة مركبة لليمن: الحوثيون أقوى من جماعة محلية وأضعف من دولة مستقرة؛ الشرعية معترف بها دوليا لكنها عاجزة مؤسسيا واقتصاديا؛ الحلفاء الإقليميون ضد الحوثيين لكنهم متنافسون في مناطق النفوذ؛ والبحر الأحمر جعل اليمن ملفا دوليا لكنه لم ينتج بعد مركز قرار يممي قادر على تحويل الاهتمام الدولي إلى مكاسب داخلية.

ما الذي تغير؟

- انتقلت اليمن من ساحة حرب داخلية إلى عقدة أمنية إقليمية دولية مرتبطة بالبحر الأحمر وإيران والتجارة العالمية.
- أصبحت استعادة الدولة شرطا لأي تسوية، لأن أي سلام يترك السلاح خارج الدولة سيعيد إنتاج الأزمة.
- أصبح الاقتصاد أداة صراع وسيادة؛ فمن يسيطر على الموارد والمنافذ يملك قدرة أكبر على فرض الواقع السياسي.

تتميز الدراسة بالاعتماد على

تتميز الدراسة بالاعتماد على

الضغط على الحوثيين

تصنيف، ضربات، عقوبات

تآكل مركز القرار

قرار متعدد وقوات غير مدمجة

إيران تعيد التكيّف

انكشاف الجنوب والشرق

فقرة بارزة

السؤال المركزي لعام 2026 لن يكون: كيف نضغط على الحوثيين فقط؟ بل: كيف نبني مركز قرار وطنيا قادرا على تحويل الضغط إلى استعادة دولة؟

تجمع المخاطر في 2026 بين عناصر أمنية واقتصادية وسياسية وإقليمية. ولذلك يجب التعامل معها كمنظومة واحدة لا كملفات منفصلة. أدناه تقدير أولي للأولويات بحسب التأثير والإلحاح.

المخاطر الأكثر إلحاحاً

- تجدد التصعيد البحري: مستوى الخطر مرتفع. قد يعود الحوثيون لاستخدام البحر الأحمر كورقة ابتزاز سياسي واقتصادي.
- تفكك الشرق والجنوب: مستوى الخطر مرتفع. استمرار الصراع في حضرموت والمهرة قد يفتح مسارات تفكك يصعب احتواؤها.
- انهيار اقتصادي أعمق: مستوى الخطر مرتفع. توقف النفط والموارد وتوسع اقتصاد الحرب يهددان قدرة الدولة على البقاء.
- تفاهات جزئية مع الحوثيين: مستوى الخطر متوسط. أي تفاهم لا يعالج السلاح والموارد سيؤجل الانفجار لا أكثر.

مصفوفة الأولويات



فقرة بارزة

إدارة المخاطر تتطلب الانتقال من ردود الفعل إلى هندسة سياسية وأمنية واقتصادية موحدة، تبدأ بتوحيد القرار السيادي وتحديد ملفات الموارد عن التنافس المسلح.

سيناريوهات 2026

1. احتواء مضطرب

ضغوط دولية وإقليمية تمنع الانفجار الشامل، لكنها لا تعالج جذور الأزمة. يبقى الحوثيون تهديدا قائما وتستمر الأزمات على فترات متقاربة.

2. تصعيد متعدد الجبهات

اتساع رقعة المواجهة إقليميا وداخليا، وارتفاع المخاطر على الممرات البحرية والطاقة والاقتصاد، مع احتمال استغلال الحوثيين لتفكك خصومهم.

3. تفكك متدرج

استمرار تآكل المؤسسات وتفكك الجبهات مع تراجع قدرة الدولة على ضبط الأمن وارتفاع الكلفة الإنسانية والاقتصادية.

4. إعادة بناء مركز الدولة

توحيد القرار، دمج القوات، ضبط الموارد، وربط البحر الأحمر باستراتيجية أمن قومي يمنية. هذا هو السيناريو الأقل تلقائية لكنه الأكثر ضرورة.

فقرة بارزة

استعادة الدولة يجب أن تكون العنوان المركزي لأي سياسة يمنية أو إقليمية في 2026؛ لأن استمرار الضغط على الحوثيين دون مركز قرار موحد سيعني إدارة الأزمة لا حلها.

أولويات عاجلة

- توحيد قرار مجلس القيادة الرئاسي وربطه بألية واضحة لاتخاذ القرار السيادي في الحرب والسلام والاقتصاد.
- تشكيل غرفة عمليات مشتركة حقيقية تجمع القوات المناهضة للحوثيين تحت قيادة دفاعية موحدة، مع ضبط السلاح خارج الدولة.
- تحويل البحر الأحمر وباب المنذب إلى ملف أمن قومي يممي، لا ملفا خارجيا تديره القوى الدولية وحدها.
- تحفيف شبكات التهريب عبر رقابة بحرية وبرية ومصرفية متزامنة، مع توسيع التعاون الاستخباراتي والجمركي.
- تحصين حضرموت والمهرة كملف سيادي عبر منع الإجراءات الأحادية، وحماية الموارد، وإدارة التنافس السعودي الإماراتي ضمن إطار الدولة.
- تقديم الاقتصاد كأولوية أمن قومي: الرواتب، الكهرباء، العملة، النفط، والموانئ يجب أن تدار ضمن خطة سياسية وأمنية واحدة.

ما يجب تجنبه

- تفاهات جزئية مع الحوثيين لا تتضمن السلاح والموارد والقرار السيادي.
- دعم أطراف محلية متنافسة دون إطار وطني جامع.
- ترك الاقتصاد رهينة للمساعدات والودائع دون إصلاح داخلي للموارد والإنفاق.

فقرة بارزة

النافذة المتاحة لصناع القرار ليست مفتوحة إلى ما لا نهاية؛ فكل تأخير في توحيد القرار يضاعف كلفة التفكك ويمنح الخصوم فرصة لإعادة التموضع.

تظهر دراسات 2025 أن مركز أبعاد يمتلك قدرة واضحة على التقاط التحولات قبل اكتمال نتائجها، خصوصا في ملفات الحوثيين والبحر الأحمر وإيران والجنوب. ولتعظيم الأثر في 2026، يمكن تحويل الإنتاج البحثي إلى منظومة إنذار مبكر ودعم قرار.

خطوط بحثية مقترحة

رصد شهري للهجمات، التهريب، الخطاب، التمويل، والتحركات العسكرية.

مؤشر التهديد الحوثي

متابعة الملاحة، الكابلات، التأمين، الموانئ، والقوى البحرية الدولية.

مرصد البحر الأحمر

قياس الموارد، الرواتب، الإيرادات، العملة، الخدمات، وأثر اقتصاد الحرب.

ملف الدولة والاقتصاد

تحولات حضرموت والمهرة وشبوة وسقطرى والتنافس الإقليمي.

رصد الجنوب والشرق

جمع الدراسات الدولية، توصياتها، انحيازاتها، والفاعلين الأكثر تناولا.

قاعدة بيانات مراكز التأثير

فقرة بارزة

أقوى قيمة مضافة لمركز أبعاد في 2026 ستكون في تحويل الرصد والدراسات إلى أدوات إنذار مبكر ومذكرات سياسات قصيرة موجهة مباشرة لصانع القرار.

تؤكد قراءة دراسات أبعاد لعام 2025 أن اليمن دخل مرحلة أكثر تعقيدا من مجرد ثنائية الحرب والسلام. فقد أصبح الحوثيون جزءا من معادلة أمنية إقليمية؛ وأصبح البحر الأحمر بوابة لتدويل الأزمة؛ وأصبح الاقتصاد أداة ضغط وانهييار؛ وأصبح الجنوب والشرق مسرحا لتنافس إقليمي قد يعيد رسم خرائط النفوذ.

لا تكمن خطورة المشهد فقط في قوة الحوثيين أو دعم إيران، بل في أن القوى المناهضة لهم لم تنجح بعد في بناء مركز وطني موحد قادر على استثمار الضغوط الدولية والإقليمية. لذلك فإن أي فرصة حقيقية في 2026 ستعتمد على قدرة اليمنيين وحلفائهم على ربط أربعة مسارات: استعادة الدولة، توحيد القرار، تجفيف مصادر التهديد، وإعادة بناء الاقتصاد.

الرسالة إلى صانع القرار

- لا سلام مستدام دون معالجة سلاح الحوثيين والموارد والسيادة.
- لا ضغط فعال دون جبهة يمنية موحدة وقادرة على الردع.
- لا استقرار اقتصادي دون وقف اقتصاد الحرب وإعادة مركزية الإيرادات.
- لا أمن خليجي دون يمن موحد القرار وقادر على ضبط حدوده وموانئه.

فقرة بارزة

عام 2026 سيكون عام اختبار: إما تحويل الضغوط إلى مشروع استعادة دولة، أو ترك اليمن ينزلق إلى إدارة طويلة لأزمة مفتوحة ومتعددة المراكز.

الملفات التي استند إليها التقدير

- النهج الأمريكي الجديد ضد الحوثيين.. التحديات وحدود التأثير فبراير 2025
- العملية العسكرية الأمريكية ضد الحوثيين في اليمن: الأهداف والتحديات أبريل 2025
- خفض التصعيد بين واشنطن والحوثيين: الأبعاد والتداعيات يونيو 2025
- تداعيات المواجهات الإسرائيلية الإيرانية على اليمن يوليو 2025
- التداعيات الجيوسياسية للضربة العسكرية على إيران أغسطس 2025
- تحولات جماعة الحوثي في محور المقاومة المتراجع سبتمبر 2025
- استمرار تهريب السلاح للحوثيين.. هل تبحث إيران في فوضى اليمن عن اتفاق نووي جديد؟ أكتوبر 2025
- تحديات اقتصاد الحرب في اليمن نوفمبر 2025
- بين الفراغ الاستراتيجي والهشاشة الداخلية.. مستقبل الحوثيين بعد حرب غزة ديسمبر 2025
- مستقبل حضرموت والمهرة بعد سيطرة الانتقالي ديسمبر 2025
- مخاطر وسيناريوهات فوضى الانتقالي شرق اليمن ديسمبر 2025



مركز أبعاد للدراسات والبحوث

مركز أبعاد للدراسات والبحوث منظمة مجتمع مدني غير ربحي مرخص لها من وزارة الشؤون الاجتماعية اليمنية رقم 436 في 18 أكتوبر 2010م، وتهتم بالقضايا السياسية والفكرية والإعلامية والأمن والإرهاب والحريات، إضافة إلى القضايا الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية ذات الارتباط بالمتغيرات السياسية.